

أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع
العام(IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر
-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري-

The importance of modernizing the public accounting system in accordance with the International Public Sector
Accounting Standards (IPSAS) in light of the accounting reform of the public sector in Algeria.

- Field Study of a sample of professionals in the Algerian public sector -

هشام شلغام

مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة

جامعة ورقلة – الجزائر

alghicham@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/01/22

فارس بن يدير*

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي LEEGA

جامعة باتنة 1 – الجزائر

faris.benidir@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2023/10/02

تاريخ الإستلام: 2023/08/02

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وللوصول إلى أهداف ونتائج الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم توزيع استبيان كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة من المهنيين في القطاع العام عبر مختلف ولايات الوطن، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق تلك المعايير بالمؤسسات العمومية الجزائرية، وذلك نظرا لما توفره من معلومات قابلة للمقارنة عبر مختلف الدول، إضافة إلى ما توفره من معلومات محاسبية من شأنها دعم اعتبارات الرقابة والمساءلة، وزيادة مصداقية وشفافية تقارير المؤسسات العمومية، بما يساعد على اتخاذ قرارات أفضل بشأن العديد من الأنشطة الحكومية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة عمومية، معايير محاسبية، إصلاح محاسبي، قطاع العام.

تصنيفات JEL: M41، H83.

Abstract:

This paper aimed to highlight the importance of modernizing the public accounting system in Algeria in accordance with International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in light of the accounting reform. In order to reach the objectives and results of the study, the analytical descriptive approach was relied upon. Moreover, a questionnaire was distributed as an aspect of the applied study to a sample of professionals in the public sector across the various states of the country. Finally, the study concluded the importance of applying these standards in Algerian public institutions, due to the availability of comparable information across different countries. Furthermore, it provides accounting information that supports considerations of oversight and accountability, also increasing the credibility and transparency of the reports of public institutions, which helps to make better decisions regarding many government activities.

Keywords: public accounting; accounting standards; accounting reform; public sector.

Jel Classification Codes: M41; H83.

* المؤلف المراسل.

تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) الحل الأفضل والأفضل من أجل عصرنة المحاسبة العمومية، وهذا ما جعل العديد من الدول تسعى وتسارع إلى تبنيها لإصلاح نظامها المحاسبي، وقد زاد اهتمام مختلف الهيئات والمنظمات المهنية المحلية والدولية بمعايير المحاسبة العمومية (الحكومية)، نتيجة صدور المعايير الدولية للقطاع العام وذلك في نهاية القرن الماضي ومع بداية الألفية الثالثة، بعد أن كانت تلك المنظمات المهنية مهتمة فقط وبشكل واضح على المعايير الخاصة بمحاسبة المؤسسات الاقتصادية ومشاريعها، وذلك نظرا لأهمية الموازنة العامة للدولة وأيضا توسع وظائفها وأهدافها وبالتالي حتمية إيلاء الاهتمام بالمعايير اللازمة لمسك حساباتها والرقابة على نشاطها، حيث أن تبني هذه المعايير سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية الشاملة، وتعزيز الشفافية، والمحاسبة والمساءلة، وتحقيق المقارنة بين الأسس المحاسبية والإحصائية لإعداد التقارير المالية، وقابلية المقارنة ما بين الدول ومنشآت القطاع العام بهدف التطور المستمر، وتوفير أفضل المعلومات للإدارة المالية وعمليات صنع القرارات في القطاع العام. وعلى الرغم من قيام العديد من دول العالم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) وتطوير النظم المحاسبية الحكومية من أجل تحسين الأداء في القطاع الحكومي، إلا أن النظام المحاسبي العمومي (الحكومي) في الجزائر مازال يعتمد على الأساس النقدي في القياس، والتسجيل والتقرير عن الأنشطة، والعمليات الحكومية وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات العمومية على توفير معلومات كاملة عن المركز المالي، ونتيجة النشاط، والأداء الحقيقي، وغيرها من المعلومات، التي تساعد في ترشيد القرارات، وتحسين الأداء في النشاط الحكومي، لذا تطلب الأمر ضرورة تطوير النظام المحاسبي العمومي الجزائري ليتماشى مع تلك البيئة الحديثة للقطاع الحكومي، ومن هنا تركزت هذه الدراسة على إظهار أهمية تحديث النظام المحاسبي العمومي الجزائري وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) لما أثبتته هذه الأخيرة من نجاعة في تحسين جودة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية الحكومية واكتمال محتواها وزيادة شفافيتها وقابليتها للفهم من طرف مستخدميها.

1. طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق من الواضح أن إصلاح النظام المحاسبي العمومي الجزائري بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) هو خطوة جد مهمة في سبيل تعزيز الرقابة على الأموال العامة وترشيدها، ورغم مشكلات التطبيق المتوقعة مثل ضعف تكوين المهنيين في القطاع وأيضا تكلفة التغيير، وانطلاقا من ذلك، يمكن أن نصوغ الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا كما يلي:

ما مدى أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي)؟.

1.2. فرضية الدراسة: لتحقيق الهدف الأساسي من هذه الدراسة والذي مفاده إظهار الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، يتم إختبار الفرضية التالية: تكمن أهمية التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ترسيخ قواعد ومبادئ التسيير الجيد، من خلال تحسين الشفافية المالية العمومية وتعزيز المساءلة على المال العام.

1.3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بصفة أساسية لمعرفة أهم المزايا المنتظر جنمها من خلال التبني أو تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، التي تعتبر بمثابة أحد أشكال المحاسبة الحديثة التي لقيت استجابة واسعة من عدة دول، ومن خلال هذا الهدف تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإبراز أهم أهدافها؛
- الوقوف على أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- إبراز مزايا تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)؛
- اقتراح بعض الحلول لتطوير نظام المحاسبة للقطاع العام الجزائري ليواكب تطور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)؛

4.1. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في تحسين مخرجات النظام المحاسبي في القطاع العمومي للحكومات والرفع من مصداقيتها وشفافيتها، وسعي الجزائر للظفر بالمزايا الاقتصادية المحققة جراء تبني هذه المعايير، وإصلاح نظام المحاسبة العمومية ومواكبتها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) يحقق النفع العام كما يقدم تقارير مالية ذات شفافية وجودة.

5.1. منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية التي تتضمنها اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي نعتقد أنه يتلائم مع طبيعة هذه الدراسة، ومن أجل الإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيمها إلى محورين، تناولنا في الأول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحيث حاولنا إظهار أهدافها وأهميتها كدافع لتطبيقها في الجزائر وأما المحور الثاني فخصص للدراسة الميدانية.

6.1. الدراسات السابقة: بالرغم من حداثة الموضوع إلا أنه تسارعت وتعددت في الآونة الأخيرة وتيرة إصدار الدراسات التي تطرقت لموضوع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتناولته من عدة جوانب، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها.

- دراسة (اللوقة، 2016): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أساس الاستحقاق الكامل بدلا من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، وذلك بقياس أثره على التقارير المالية، من خلال اختبار مدى تحقيقه لأهدافها المنشودة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث وزع الباحث استبيان بشكل عشوائي على عينة من العاملين في وزارة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن أساس الاستحقاق يوفر المعلومات اللازمة في قياس أداء الوحدات الحكومية، ويقدم أيضا تقارير مالية تتصف بالدقة والشمولية والواقعية، كما يحقق أساس الاستحقاق استقلالية السنوات المالية، ويعزز من خاصية المقارنة ويساعد في تطبيق موازنة البرامج والأداء. ووصت الدراسة على ضرورة الانتقال إلى استخدام أساس الاستحقاق الكامل وذلك من خلال تفعيل دائرة البحث والتطوير في وزارة المالية لتسهيل عملية الانتقال وكذلك إعداد دليل حسابات جديد، وموحد يتناسب مع متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق الكامل.

- دراسة (Abimbola O, Adegoke A, & Olufunke, 2017): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على المساءلة المالية للحكومات المحلية المختارة في ولاية أويو في نيجيريا، حيث تم فحص تأثير اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الحد من الفساد والشفافية والمساءلة في الحكومات المحلية المختارة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية عن طريق توزيع استبيان على عينة مكونة من محاسبين ومدققين داخلين في الحكومات المحلية المختارة لولاية أويو في نيجيريا. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) يزيد من مستوى المساءلة والشفافية ويحد من الفساد في الحكومات المحلية المختارة، وخلصت الدراسة أيضا إلى أن اقتصاد نيجيريا

أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري

سيكون في وضع أفضل إذا تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها بالكامل، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة أن تسن الحكومة النيجيرية قانونا تمكينيا لدعم اعتماد وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأهم من ذلك وضع عقوبات مناسبة لضمان الامتثال الكامل.

– دراسة (المعصراوي، 2019): هدفت هذه الدراسة إلى العمل على تحليل الدوافع وكذا المنافع الناجمة من تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وإبراز دور العوامل البيئية والنظامية في كل دولة عند تبني تلك المعايير، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن هناك منافع ناجمة من تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) مثل تحسين المساءلة والشفافية وقابلية المعلومات للمقارنة، لكن هذه المنافع الناتجة من تبني المعايير ستتوقف على مدى توافق تلك المعايير مع المتغيرات البيئية والعوامل النظامية لكل دولة مثل العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والتعليمية والثقافية وغيرها، كما توصلت الدراسة أن أهم تلك العوامل المؤثرة في التبني هي العوامل القانونية والثقافية. وفي الأخير قام الباحث باقتراح خطة لإصدار معايير متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS).

– دراسة (قمو، 2021): هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتبارها ضرورة لتوحيد الممارسات المحاسبية في القطاع العمومي وحماية المال العام، وذلك من خلال عرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وانعكاس تطبيقها على الشفافية في تسيير القطاع الحكومي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) يعمل على تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسات العمومية والحكومات للجهات المعنية، وأيضا تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة حقوق ومصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.

يلاحظ من الدراسات السابقة وبمجموعها أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد بعضها على الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، واستخدم بعضها أداة المقابلة لتحقيق أهدافها، ومن أهم نتائج تلك الدراسات أنها تتفق وباختلاف البيئات المطبق فيها على وجود منافع ناجمة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) مثل تحسين المساءلة والشفافية وقابلية مخرجات النظام المحاسبي في القطاع العمومي للمقارنة، ولعل معظم التوصيات التي خرجت بها تلك الدراسات تصب جميعها في ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الحكومي (العمومي) بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وبالنظر إلى النتائج والتوصيات المهمة الواردة في تلك الدراسات، وإلى كونها أجريت في بيئات مختلفة، كان تركيز هذه الدراسة على البيئة الجزائرية وعلى عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العام الجزائري.

2. المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وأهمية تطبيقها في الجزائر

في ظل تطور أنشطة الحكومة وزيادة الإنفاق على ما تقدمه من برامج ومشاريع لإشباع حاجات الناس المختلفة والمتزايدة، برزت الحاجة إلى الإدارة السليمة للأموال العامة، وإن من أهم أدوات الإدارة السليمة نظام المحاسبة الذي يقع على عاتقه توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار وذلك بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وفي المقابل أدى النجاح النسبي للتوحيد المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الربحية ببعض الدول والحكومات إلى البحث عن معايير محاسبية خاصة بالقطاع العام لضبط إعداد تقاريرها المالية، ولتقريب المحاسبة العمومية من المحاسبة المالية اتجه الإتحاد الدولي

للمحاسبين IFAC إلى إنشاء مجلس خاص بهذه المعايير والذي تتمثل مهمته الأساسية في صياغة وإصدار معايير ذات جودة عالية، تخدم بالأساس منشآت القطاع العام في جميع أنحاء العالم، من أجل مواكبة التطور الملحوظ في وظائف الحكومات وتوسع نشاط القطاع العام، والانتقال من إتباع أسلوب الأساس النقدي إلى اعتماد أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي لما يوفره من رؤية موضوعية لسلامة إنفاق الحكومات، وهذا ما تم ترجمته واقعيًا بتعيين مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) كجهة مسؤولة عن إصدار المعايير الخاصة بالقطاع العام ضمن حدود صلاحياته وضمن شروطه وبنوده العامة.

وتعمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على شرح وتفسير متطلبات الاعتراف والقياس التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام وكذا توضيح متطلبات العرض والإفصاح لتلك العمليات والأحداث (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، صفحة 14)، حيث تعرف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بالقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية والمحاسبية الناشئة في القطاع العام، وذلك لتوجيه ممارساتها وتوحيد معالجتها للأمور المشابهة، من أجل توفير قاعدة موحدة للمقارنة بأداء مؤسسات القطاع العام، باعتبار أهميتها وضخامة الأموال التي تقوم هذه الأخيرة بإنفاقها، إضافة إلى رفع جودة التقارير المالية التي تصدر عن تلك المؤسسات. (خبيطي، خضير؛ مونه، يونس، 2016، صفحة 99) وبالإضافة إلى ذلك يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إصداره لتلك المعايير لعل أبرزها تتمثل في: (قمو، 2021، صفحة 25)

- تطوير معايير المحاسبة للقطاع العام في مختلف دول العالم؛
 - العمل على مقارنة المحاسبة العمومية بالمحاسبة الخاصة؛
 - الاعتماد على الأداء؛
 - تطبيق مبدأ محاسبة الالتزام؛
 - الاعتماد على القيد المزدوج؛
 - السعي على تحقيق نوعية وكيفية عرض التقارير المالية للقطاع العام؛
 - تدعيم المصادقة على الحسابات من قبل المدققين؛
 - العمل على تحقيق الشفافية والمصادقية والموثوقية على المعلومة المالية في القطاع العمومي.
- ومن خلال هاته الأهداف التي يسعون إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تحقيقها تظهر أهمية تطبيق تلك المعايير من قبل المؤسسات الحكومية وذلك لما يوفره هذا التطبيق من مزايا وفوائد نستعرض أهمها فيما يلي: (الجعارات، 2014، الصفحات 19-20-21)
- التناسق والتناغم: ويعني ذلك توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، وبالتالي إظهار المعلومات المالية لمؤسسات القطاع العام بصورة متماثلة وموحدة، وذلك من خلال قيام مؤسسات القطاع العام بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية.
 - قابلية المقارنة: من خلال توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإنه ينتج عن ذلك قابلية المعلومات المالية لمؤسسات القطاع العام للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة والمفاضلة على أسس واضحة، وبالتالي المساعدة على ترشيد

أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري

عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة.

- تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود: أحيانا تضطر بعض الحكومات إلى طلب مساعدات مالية من المؤسسات التمويلية الدولية كالبنك الدولي مثلا ومن أجل قيام هذه الأخيرة بذلك لا بد من دراسة وافية للحالة المالية لتلك الحكومات وأداءها المالي، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء معلومات مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة.
- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشارك للقوائم المالية: إذ أن المعلومات المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي أعدت المعلومات المالية على غرارها، وبالتالي غموض المعلومات المالية وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيس من المعلومات المالية المتعلقة بتزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.
- زيادة جودة المعلومات المالية: حيث أنه يتم وضع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من قبل خبراء في المحاسبة في القطاع العام، وأيضا فمن شأن الأسلوب المتبع في إصدار تلك المعايير وخاصة التعليق على مسودات العرض والاستشارات المتاح لكل من يرغب في ذلك على مستوى كافة دول العالم، اغناء المعرفة العلمية المحاسبية والمالية التي تتضمنها المعايير، مما ينتج عنه معايير ذات جودة عالية، وبالتالي ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية المالية الناتجة من تطبيق هذه المعايير.
- زيادة مستوى التنسيق والاتساق العالميين: كما هو حال الاتحاد الأوروبي، الذي وصل إلى درجة متقدمة من التنسيق ليس فقط على مستوى الحكومات، بل على مستوى القطاعات الخاصة، فهو الآن يشهد وجود عملة نقدية موحدة، وتوجيهات على مستوى معظم القضايا الاقتصادية والمالية والمحاسبية، وتلعب المنظمات الأممية دورا بارزا في تحقيق الاتساق والتنسيق العالميين، وما وجود معايير محاسبية دولية للقطاع العام إلا لتعزيز هذا التنسيق والاتساق.
- تحقيق الشفافية والمصدقية والعدالة: وما تسعى إليه الحكومات هو الوصول إلى درجة عالية من الشفافية والمصدقية والعدالة بحيث تعرض المعلومات المالية المركز المالي والأداء المالي وكيفية التصرف بالتدفقات النقدية في منشآت القطاع العام، دون غش أو خداع أو زيادة أو نقصان، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بمعرفة الأسس والقواعد التي تم على غرارها إعداد المعلومات المالية، ويؤيد ذلك أو ينفيه التغذية الراجعة من أصحاب العلاقة عن مدى الاستفادة من المعلومات المالية المنشورة في ترشيد ما تم اتخاذه من قرارات، كذلك موثوقية المعلومات وعدالتها ومصدقتها في تمثيل الواقع المالي للمؤسسات الحكومية، بما يؤدي إلى تحقيق الغاية المرجوة من عملية وضع معايير محاسبية للقطاع العام وهي المساءلة والمحاسبة، والوقوف على حقيقة مستويات الفساد وتبرير المديونية العالية. بالإضافة إلى ذلك يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أن تبني معايير المحاسبية بالإضافة إلى الإفصاح عن الامتثال إليها سيؤدي إلى تحسن كبير في جودة إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام من قبل منشآت القطاع العام. ويرجح أن يؤدي ذلك بدوره إلى تقييم أكثر دراية بقرارات تخصيص الموارد التي تتخذها الحكومات وبالتالي إلى زيادة الشفافية والمساءلة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021، صفحة 16)

أما بخصوص النظام المحاسبي العمومي الجزائري فإن مخرجاته لا تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين عددهم الإطار المفاهيمي، وهذا راجع لإتباع أسلوب الأساس النقدي الذي يتميز بمستوى إفصاح ضعيف، حيث أدى تطبيقه إلى وجود الكثير من السلبيات والمساوى، وخاصة فيما يتعلق بضعف الرقابة على المؤسسات العمومية، حيث تنتهي العلاقة بالنفقات عند صرفها دون الرقابة بعد ذلك، بالرغم من أن معظم الانفاق ينتج عنه أصول مادية ورأسمالية تغيب الرقابة عنها ليست المحاسبية و المالية فحسب، بل حتى الاحصائية، مما ينتج عنه ضياع وهدر لموارد الدولة، ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS تضع بذلك الحكومات ومسؤوليها ومسيريها أمام حقيقة هامة بالتعامل مع المال العام بذات الطريقة التي يتعامل فيها القطاع الخاص مع أمواله، فملكية المال العام تؤول للشعوب والحكومات ما هي إلا مشرف عليه وتنفقه وتتعامل معه نيابة عن الشعوب. (الجعارات، 2014، صفحة 21) ولا يعتبر استخدام الأساس النقدي الإشكال الوحيد أمام مستخدمي المعلومة المالية في الجزائر بل يتعداه إلى أن القوائم المالية للدولة الناتجة عن النظام المحاسبي غير مفصحة للجماهير وموجهة للاستخدام الداخلي فقط، وأما ما يتم الإفصاح عنه فينحصر في الخطة المالية السنوية وبعض المؤشرات عن تنفيذها في شكل قوانين تأخذ طابع قانون المالية كما حددتها المادة 02 من القانون 17-84، ومع ذلك ورغم تأكيد هذا القانون من خلال المادة 68 على ضرورة إرفاق قوانين المالية بمجموعة من الوثائق والملحقات، إلا أن هذه الوثائق لا يتم عرضها بشكل دائم، كل هذا جعل الإفصاح المالي العمومي في الجزائر أمر جد نادر الحدوث ولا يرقى تماما لخدمة المستخدمين الذين ذكرهم الإطار المفاهيمي ل IPSAS. (خميسة و بن موسى، 2019، صفحة 53)

وخلاصة لما سبق يمكن القول؛ إن قبول الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من شأنه أن يعزز من إدارة المالية العامة في البلاد ويؤدي إلى تقييمات أفضل لقرارات توزيع الإنفاق العام الذي تزايد حجمه مع التوجهات الجديدة للدولة، حيث سوف يوفر معلومات مالية أكثر دقة وتناسق وقابلية للمقارنة لمؤسسات القطاع العام (الوزارات، المديريات الولايات، البلديات، إلخ) حيث تساعد على ضبط النفقات العمومية وترشيدها وتساعد أيضا المسؤولين على القطاع العام من اتخاذ القرارات الصائبة ومساءلة الموظفين المسؤولين عن إعداد هذه القوائم المالية، وهذا مقارنة بنظام المحاسبة العمومية المعتمد حاليا والقائم على الأساس النقدي المحاسبي فقط في اعداد التقارير المالية.

3. عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضية ومناقشتها

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف الذين لهم علاقة بالمحاسبة والمالية العمومية من فئة المهنيين عبر مختلف ولايات الوطن (ورقلة، الجزائر، غرداية، وادي سوف، تقرت، خنشلة، سيدي بلعباس، تندوف، بسكرة، الأغواط، الجلفة وميلة، سطيف، قسنطينة، تمنراست، عين صالح، بومرداس، البويرة، بشار، باتنة)، وكانت الأسباب الكامنة وراء اختيار هذه الفئة لما لهم من دراية وفهم للتأصيل النظري لأصل الموضوع من خلال استفادتهم لتكوين موسمي من طرف وزارة المالية على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب القليعة فيما يخص المحاسبة العمومية، حيث تتكون عينة الدراسة من كافة أفراد مجتمع الدراسة الذين تم اختيارهم بطريقة العينة العمدية أو القصدية، إذ اشتملت هذه المجموعة على معظم المفتشين والمفتشين الرئيسيين والمفتشين المركزيين ومفتشي الأقسام العاملين بوزارة المالية ومجلس المحاسبة والخزينة العمومية والميزانية والرقابة المالية، بالإضافة إلى أمناء الخزينة والوكلاء المفوضون وكذا المحاسبين المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة العمومية الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، لذلك كان لا بد من معرفة رأيهم في موضوع الدراسة، حيث تم التركيز على هذه الفئة لأن لهم فهم وصلة مباشرة بمهنة المحاسبة العمومية، كما أنهم أكثر التصاقا بمداخل ومشاكل

أهمية عصرنه نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري

المحاسبة العمومية، فهم يتولون مسؤولية إثبات العمليات وهم على دراية عالية بالمحاسبة العمومية، وعليه كان ضروريا معرفة موقفهم من موضوع الدراسة، والجدول التالي يبين الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة وكذا المعتمدة في الدراسة:

الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

المعتمدة		المرفوضة		المسترجعة		الموزعة		الاستبانات العينة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
77,50	62	01,58	01	78,75	63	100	80	عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستبانات المعتمدة والصالحة للدراسة تعادل ما نسبته 77,50% من إجمالي الاستبانات الموزعة، وعليه يمكن القول أن نسبة الاستجابة من طرف المستجوبين كانت جيدة وكافية لتحقيق أهداف الدراسة.

2.3. المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

نستعرض في هذا العنصر خصائص أفراد العينة من حيث (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة المهنية،

المؤسسة محل العمل)، والجدول رقم (02.4) يبين النتائج الوصفية لخصائص وسمات أفراد العينة وفق الآتي:

الجدول رقم (02) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الرقم	الخصائص	الفئة	النسبة %
01	المؤهل العلمي	ليسانس	25.80
		ماستر	51.61
		ماجستير	06.45
		دكتوراه	16.12
02	التخصص	محاسبة	59.67
		مالية	40.33
03	الوظيفة/المنصب	عون محاسب للدولة	30.64
		مفتش/مراقب مالي	14.51
		مفتش رئيسي	16.12
		مفتش مركزي	17.74
		مفتش قسم	09.67
		وكيل مفوض	06.45
		أمين خزينة	03.22
04	الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	11.30
		من 05 إلى 10 سنوات	50.00
		أكثر من 10 سنوات	38.70
05	المؤسسة	وزارة المالية	04.83
		الخزينة العمومية	61.29
		مجلس المحاسبة	03.22
		الميزانية	09.67
		الرقابة المالية	06.45
		الجامعة	12.90
		البلدية	03.22
		مديرية التربية	01.61

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- **المؤهل:** نلاحظ أن أفراد العينة متكونة من مهنيين حاصلين على مؤهلات علمية جامعية وبنسب متفاوتة مما يسمح لأفراد عينة الدراسة على استيعاب مضمون الاستبانة وإعطاء إجابات دقيقة، وهذا ما يعني إمكانية الاعتماد والاستناد على إجابات العينة والعمل عليها بشكل يسمح لنا بالحصول على نتائج ذات مصداقية ونوعية.
- **التخصص:** نلاحظ أن تخصصات عينة الدراسة مقسمة بين تخصص المحاسبة والمالية وذلك بحكم قرب التخصصين من بعضهما في مجال المحاسبة العمومية، حيث نجد فئة المحاسبة الأعلى مقارنة بالمالية أين بلغت نسبتهم 59.67% وهي نسبة عالية وجيدة وذلك لأن موضوع الدراسة يتطلب أن يكون المبحوث ذو دراية ومعرفة كافية في مجال المحاسبة العمومية، في حين نجد الفئة الثانية من حيث عدد المبحوثين ضمن تخصص مالية أين وصلت نسبتهم إلى 40.33%، إذ نجد أن أفراد العينة لهم دراية ومعرفة قاعدية حول أساسيات المحاسبة العمومية وحول موضوع الدراسة، وتبقى هذه النسب ذات أهمية بالغة بالنسبة لموضوع الدراسة لما لهم من تنوع ورؤيتهم لموضوع الدراسة من زوايا مختلفة، كما أن هذه الفئات تتمتع بقاعدة محاسبية حول موضوع الدراسة.
- **الوظيفة/المنصب:** يبين لنا الجدول أعلاه المناصب والرتب المسندة لأفراد عينة الدراسة والتي تنوعت بحسب المؤسسة المنتمين إليها، حيث نلاحظ أن جل أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى سلك التقنيين ولهم علاقة مباشرة بالمحاسبة العمومية، كما أن هذه بعض فئات العينة تتقلد مناصب قيادية في المؤسسة (أمين خزينة، وكيل مفوض، رئيس مصلحة، مسؤول قطاع، رئيس مكتب... الخ) أين بلغت نسبتهم 19.34% وهي نسبة معتبرة، هذا التنوع في المناصب والرتب يساهم في إعطاء نتائج لأفراد العينة من مناصب مختلفة وحسب التسلسل الهرمي الوظيفي للعمال مما قد يساعد على رؤية إجابات أفراد العينة حول موضوع الدراسة من جوانب مختلفة.
- **الخبرة:** يتضح من الجدول لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية أن النسب جاءت متفاوتة بين فئات الدراسة، حيث كانت الفئة ذات الخبرة المتوسطة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 50.00%، ثم تليها فئة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 38.70%، في حين جاءت نسبة فئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 11.30%، من خلال هذه النسب يمكن القول إنها تسمح لنا بالاطلاع على كافة إجابات أفراد العينة من مختلف فئات الخبرة وبنسب متقاربة في مجال المحاسبة، وبالتالي هناك قدرة لأفراد العينة على الإجابة بموضوعية حول موضوع الدراسة مما ينعكس إيجاباً على إجابات العينة ويزيد من قوتها ومصداقيتها.
- **المؤسسة:** أبرز الجدول أعلاه نوع المؤسسات والإدارات التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة، حيث نجد أعلى نسبة 61.29% والتي تمثل فئة المهنيين الذين يمارسون مهامهم في الخزينة العمومية، في حين نلاحظ بقية النسب والتي تراوحت بين 12.90% و 01.61% موزعة بين وزارة المالية وبقية المؤسسات، هذا التنوع في المؤسسات يجعل عينة الدراسة متسعة على مختلف المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالمحاسبة العمومية ومن شأنه أن يضيف على نتائج الدراسة نوع من الشمولية والإلمام والإحاطة بجوانب الموضوع المتعلق بالمحاسبة العمومية.

3.3. قياس صدق وثبات أداة الدراسة

في هذا الجانب نتناول مدى صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة)، أي معرفة صدق وثبات الأداة وذلك من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، وعليه بناءً على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المقياس وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
15	0.976

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (03) نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان بلغ 0,976 وهو أكبر من الحد الأدنى (0,66)، مما يدل على ثبات أداة الدراسة، وهذا يعطي أكثر مصداقية لنتائج الدراسة من خلال معامل الصدق كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج معامل صدق أداة الدراسة

عدد الفقرات	معامل الصدق
15	0.987

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حيث نلاحظ أن معامل الصدق يساوي 0,987 وهو معامل قوي جدا مما يعني أن المقياس صادق، من خلال ما سبق ومن النتائج المتحصل عليها لمعامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق نستنتج أن المقياس صالح للقياس.

4.3. تحليل النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين إتجاه فقرات الاستبيان:

من خلال هذا العنصر نحاول الإجابة على التساؤل المتعلق بمدى أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) في ظل إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر والسعي نحو التوافق ومواكبة التطور الحاصل في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS وهذا من وجهة نظر آراء أفراد عينة الدراسة، حيث سيتم اختبار الفرضية بالاعتماد على نتائج اختبار الاستبانة، بحيث كل ما كانت درجة الموافقة أعلى في إجابات العينة على العبارات يعني أن الأهمية تزداد في هذا العنصر، كما أن له الأهمية البالغة في بيئة المحاسبة العمومية حسب آراء المستجوبين في ذلك الجانب، ولتلخيص وعرض نتائج هذه الفرضية سيتم تناولها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (05) أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	ترتيب العبارة من درجة الأهمية
01	يحافظ تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) على سيادة كل دولة ترغب في تطبيقها.	2,47	0,670	موافق	09
02	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) أداة لتفعيل الرقابة والمساءلة في القطاع العمومي.	2,72	0,631	موافق	08
03	الانتقال من الاعتماد على الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي يمكن من إجراء المقارنات بين الإيرادات والمصروفات في الهيئات المتماثلة.	2,76	0,560	موافق	05
04	يؤدي التوجه نحو استخدام أساس الاستحقاق إلى المساعدة في إجراء المقارنات بين مختلف المعلومات المحاسبية في مختلف الفترات بما يرشد قرارات المؤسسات العمومية.	2,75	0,591	موافق	06
05	أساس الاستحقاق المعتمد عليه في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يسمح بتقديم معلومات مالية عن الوضع المالي وأداء المؤسسات العمومية أفضل من الأساس النقدي المعتمد عليه في نظام المحاسبة العمومية.	2,78	0,591	موافق	04
06	يسمح تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) بإرساء آليات تسير فعالة وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف الدولة في ترشيد النفقات العمومية.	2,76	0,592	موافق	05
07	يوفر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) معلومات التدفق	2,74	0,625	موافق	07

				النقدي وبالتالي تحقيق الشفافية في طرق تسير المال العام واتجاهات استخدامه.
06	موافق	0,534	2,75	من خلال تبني المعايير الدولية للمحاسبة للقطاع العام (IPSAS) يمكن الحد من التلاعبات والفساد المتفشى في المؤسسات العمومية.
03	موافق	0,547	2,79	يساهم إصلاح نظام المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في إنتاج معلومات تفيد في ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية.
01	موافق	0,518	2,84	يسمح تطوير نظام المحاسبة العمومي وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) بتحسين الإبلاغ المالي على مستوى الهيئات العمومية.
02	موافق	0,518	2,83	تحديث نظام المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يوفر المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة المستخدمين.
07	موافق	0,625	2,74	تحديث نظام المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يعزز شفافية المعاملات وإعطاء صورة مالية ذات مصداقية عالية للمؤسسات العمومية.
02	موافق	0,520	2,83	تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يرفع من الإفصاح عن المعلومات المالية في القطاع العمومي.
01	موافق	0,510	2,84	تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يسمح بتوفير كافة المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها للتعرف على الأداء المالي والحكومي للمؤسسات العمومية.
05	موافق	0,563	2,76	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) من تبني تدقيق الأداء الحكومي والذي يسمح بتقديم تقارير حول مصداقية القوائم المالية الحكومية.
	موافق	0,573	2,75	مدى أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل إجابات أفراد العينة فيما يلي:

- الفقرتين رقم (10-14): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرتين العاشرة والرابعة عشر احتلتا المرتبة الأولى من حيث أهميتهما لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.84 وانحراف معياري قدره 0.51 ، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرتين، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع الجزائري يرون أن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يسمح بتوفير كافة البيانات والمعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها للتعرف على الأداء المالي والحكومي للمؤسسات العمومية، كما يسمح تطوير نظام المحاسبة العمومي وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) بتحسين الإبلاغ المالي على مستوى الهيئات العمومية.
- الفقرتين رقم (11-13): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرتين الحادي عشر والثالثة عشر احتلتا المرتبة الثانية من حيث أهميتهما لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.83 وانحراف معياري يتراوح ما بين 0.51 و 0.52، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرتين، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع الجزائري يرون أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يرفع من الإفصاح عن المعلومات المالية في القطاع العمومي، كما يضمن تحديث نظام المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة المستخدمين.
- الفقرة رقم (09): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرة التاسعة احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتهما

أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري

لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.79 وانحراف معياري قدره 0.54 ، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرة، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل إصلاح نظام المحاسبة العمومية من شأنه أن يساهم في إنتاج المعلومات التي تفيد في ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية.

الفقرة رقم (05): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرة الخامسة قد احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.78 وانحراف معياري قدره 0.59 ، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرة، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أن أساس الاستحقاق المعتمد عليه في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يسمح بتقديم معلومات مالية عن الوضع المالي وأداء المؤسسات العمومية أفضل من الأساس النقدي المعتمد عليه في نظام المحاسبة العمومية.

الفقرات رقم (03-06-15): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرات الثالثة والسادسة والخامسة عشر احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتهم لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.76 وانحراف معياري يتراوح ما بين 0.56 و 0.59، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرات، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أن الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي يتيح لنا إجراء المقارنات بين الإيرادات والنفقات في الهيئات العمومية المتماثلة، كما أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يسمح بإرساء آليات تسير فعالة وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف الدولة في ترشيد النفقات من خلال تخصيص أفضل للموارد المتاحة، ويسمح أيضا من تبني تدقيق الأداء الحكومي والذي بدوره يسمح بتقديم تقارير حول مصداقية القوائم المالية الحكومية.

الفقرتين رقم (04-08): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرتين الرابعة والثامنة قد احتلتا المرتبة السادسة من حيث أهميتهما لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.75 وانحراف معياري يتراوح ما بين 0.53 و 0.59، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرتين، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أنه ومن خلال تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) يمكن الحد من التلاعبات والفساد المتفشي في المؤسسات العمومية، ومن ناحية أخرى يؤدي التوجه نحو استخدام أساس الاستحقاق إلى المساعدة في إجراء المقارنات بين مختلف المعلومات المحاسبية في مختلف الفترات بما يرشد قرارات المؤسسات العمومية.

الفقرتين رقم (07-12): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرتين السابعة والثانية عشر قد احتلتا المرتبة السابعة من حيث أهميتهما لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.74 وانحراف معياري قدره 0.62، أي أن

معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرتين، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أنه من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يسمح بتوفير معلومات التدفق النقدي وبالتالي تحقيق الشفافية في طرق تسير المال العام واتجاهات استخدامه، وتعزيز شفافية المعاملات وإعطاء صورة مالية ذات مصداقية عالية للمؤسسات العمومية.

— الفقرة رقم (02): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرة الثانية قد احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.72 وانحراف معياري قدره 0.63، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرة، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) من شأنه أن يفعل الرقابة والمسائلة في القطاع العمومي.

— الفقرة رقم (01): من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والمتعلق بأهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في القطاع العمومي (الحكومي) نلاحظ أن الفقرة الأولى قد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2.47 وانحراف معياري قدره 0.67، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة موجبة وموافقون في إجاباتهم على الفقرة، وهذا ما يعني أن القيم المعبر عنها والتي تشير إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي الجزائري يرون أن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يساهم ويحافظ على سيادة كل دولة.

4. تحليل النتائج:

من خلال عرض النتائج والتحليلات المتوصل إليها ووصفها يمكن القول أن أهمية تبني المعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSAS) في ظل إصلاح نظام المحاسبة العمومية أصبح ضرورة ملحة حتى نواكب التطورات العالمية، وتكمن أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة العمومية للقطاع العام في أنه يعزز من مبدأ الشفافية حيث أن التسجيل المحاسبي على أساس الاستحقاق يعزز مبدأ الشفافية والجودة في إعداد وعرض القوائم المالية كما يعزز جودة المعلومات المقارنة لعناصر القوائم المالية، وذلك لأن الأساس النقدي يستند على تسجيل العمليات المحاسبية على أساس النقد من خلال تسجيل الإيرادات والمدفوعات نقدًا أما وفق لأساس الاستحقاق فإن العمليات تسجل على هذا الأساس مما يتيح للجهات المسؤولة رؤية أكثر شمولاً ودقة للمركز المالي وتقديم المعلومات المناسبة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية مما يؤكد على الشفافية، وهذا ما يساعد أيضاً على اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة استناداً على هذه المعلومات المتاحة، بالإضافة قابلية للمقارنة مع القوائم المالية للهيئات المماثلة وقابلية المقارنة مع نفس القوائم المالية للمؤسسة لسنوات مضت، ومن ناحية أخرى يكون لأهمية تبني هذه المعايير بالنسبة للحكومات في تعزيز مبدأ المساءلة وتفعيل هيئات وأدوات الرقابة على المال العام، بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن سرد بعض النقاط ذات الأهمية البارزة في تبني هذه المعايير على القطاع العام حسب رؤية أفراد عينة الدراسة والتي نراها من الأهمية بمكان وهي أن:

- تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يسمح بترشيد النفقات العمومية؛
- تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام يمكن من الحد من التلاعبات والفساد المتفشى في الإدارة العمومية؛
- إصلاح نظام المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يساهم في ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية للدولة؛

أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في القطاع العمومي الجزائري

– تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يحافظ على سيادة واستقلالية كل دولة ترغب في تطبيقها.
5. خاتمة:

في معالجتنا لموضوعنا، حاولنا إظهار أهمية عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام الجزائري، وبعد العرض المقدم في شقيه النظري والتطبيقي من الواجب في الأخير استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها، حيث يخلص الباحثان إلى أهمية تطبيق تلك المعايير بالمؤسسات العمومية الجزائرية وذلك نظرا لما توفره من مزايا نستخلص أهمها فيما يلي:

– الزيادة في مستوى المساءلة الحكومية، وسهولة وقابلية المقارنة للقوائم المالية؛
– تعزيز مبدأ الشفافية وحتمية العرض الكامل للقوائم المالية من طرف الجهات الحكومية؛
– الإفصاح بشكل أكبر للقوائم المالية وعلى المعاملات المالية والوظائف الحكومية للقطاع العام؛
– زيادة الرقابة على المال العام ومنه تحقيق الرشادة في الانفاق الحكومي، وتحسين الخدمة العمومية المقدمة.
وفي الأخير وبناء على ما تقدم من نتائج الدراسة، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا من أجل توفير وتحسين البيئة المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وعصرنة البيئة المحاسبية العمومية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

– ضرورة مضاعفة الجهود من طرف الوزارة الوصية لتعزيز التزام المؤسسات العمومية بالتوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال إصدار الإطار القانوني له؛
– ضرورة رفع مستوى إدراك ووعي أفراد المجتمع المحاسبي لمفهوم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تكوينهم وتدريبهم من طرف المؤسسات العمومية؛
– العمل على إيجاد وتكوين هيئة تعاون بين المجلس الوطني للمحاسبة والخبراء المحاسبين في مجال المحاسبة العمومية من أجل تحضير نصوص التطبيق وشرح طريقة العمل للمعايير بالتفصيل للنهوض بالمحاسبة العمومية في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. Abimbola O., Adegoke A. K., & Olufunke, O. (2017). Impact of International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) Adoption on Financial Accountability in Selected Local Governments of Oyo State, Nigeria. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 03(02), 01-09.
2. إبراهيم خميسة، وكمال بن موسى. (2019). نحو مسار للتوافق مع الاطار المفاهيمي لمجلس IPSASB في الجزائر كخطوة استباقية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، المجلد 10، العدد 3، 49-65.
3. أسية قمو. (2021). المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، 07(02)، 23-40.
4. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2009). إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال. الأردن.
5. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2021). إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. الأردن.
6. حماده السعيد غازي المعصراوي. (2019). دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، 13(01)، 277-351.
7. خالد جمال الجعارات. (2014). تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحد أدنى لضبط المال العام. *الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية*، جامعة ورقلة - الجزائر.
8. خبيطي، خضير؛ مونه، يونس. (جوان، 2016). آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية* (02)، 97-110.
9. علي تيسير محمد اللوكة. (2016). استخدام أساس الاستحقاق الكامل بدلا من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي، وأثره على التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة. فلسطين: جامعة الأزهر - غزة.